الإخبارية

عدد : 237 - التاريخ : 15 مارس 2017

نشرة تواصلية إلكترونية أسبوعية يصدرها قسم الإتصال

دورة تكوينية لفائدة أطر الإدارة المركزية المكلفة بالتسيير المادي والمالي

في إطار تقوية القدرات التدبيرية لأطر وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني المكلفة بمجال التدبير المادي والمالي، نظمت مديرية الشؤون العامة والميزانية والممتلكات، بتنسيق مع مصالح الخزينة الوزارية لدى وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ومصالح الخزينة العامة للمملكة، دورة تكوينية يوم الخميس 2 مارس 2017 بمركز التكوينات والملتقيات الوطنية بالرباط.

وتندرج هذه الدورة التكوينية، التي أعطى انطلاقتها السيد يونس بنعكي، مدير الشؤون العامة والميزانية والممتلكات، بحضور السيد عبد العلي الأقرابة، مدير الشؤون القانونية والمنازعات، والسيد مصطفى الراشدي، المدير المساعد لمدير الشؤون العامة والميزانية والممتلكات، في إطار دخول المرسوم رقم 2.16.344 الصادر في 17 من شوال 1437 (22 يوليوز 2016) بخصوص تحديد آجال الأداء وفوائد التأخير المتعلقة بالطلبيات العمومية حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2017.

وقد قام بتأطير هذه الدورة، مسؤول عن الخزينة الوزارية لدى وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ومسؤولة عن مصالح الخزينة العامة للمملكة، حيث تم في الشق الأول النظري من هذا التكوين، تفسير مستجدات المرسوم المتعلق بتحديد آجال الأداء وفوائد التأخير المتعلقة بالطلبيات العمومية، والتي تخص تعميم نطاق تطبيق أحكامه على الطلبيات العمومية في إطارها الواسع الذي يشمل الصفقات العمومية والاتفاقات أو العقود الخاضعة للقانون العادي، وسندات الطلب المبرمة لحساب الدولة والجهات والعمالات والأقاليم، وكذا المؤسسات العمومية. كما تم الوقوف عند التعديلات التي تم إدخالها والخاصة بمراحل الالتزام والتنفيذ والإشهاد والأمر بالصرف والأداء.

أما بخصوص الشق التطبيقي من التكوين، فقد قامت مسؤولة عن الخزينة العامة للمملكة بتوضيح الاستخدامات الجديدة لنظام التدبير المندمج للنفقة (GID)والتي تم تطويرها وتكييفها مع مقتضيات المرسوم السالف الذكر .

وتجدر الإشارة، إلى أن مديرية الشؤون العامة والميزانية والممتلكات تعتزم مستقبلا تنظيم دورات تكوينية في جميع مجالات التدبير المادي والمالي لفائدة الأطر المكلفة بهذا الميدان بالإدارة المركزية.